

The Militarization of the Seas Hot Spots in the Third Millennium System and the Struggle for Hegemony Between the Great Powers (America, Russia, and China): Justifications and Consequences

عسكرة البحار بؤر ساخنة في نظام الألفية الثالثة وصراع الهيمنة بين القوى العظمى (أمريكا وروسيا والصين): المبررات والمآلات

Basma Tom¹ *

¹The University of Jordan, Amman, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 29 Jun 2022

Accepted 08 Aug 2022

Published 01 Oct 2024

*Corresponding author:

The University of Jordan, Amman, Jordan.

Email: basma_tom@yahoo.com.

Abstract

The study aims to identify the most prominent militarized seas and how they have become hot spots in the conflict among major powers (America, Russia and China), the justifications for the competition over them, and to clarify the repercussions of the militarization of the seas and the complexity of the conflict among these major powers on the contemporary international system. Both the descriptive analytical method and the systems analysis method were used to study the subject. The study concluded that the pursuit of militarizing the seas by the great powers has turned them into hot spots, potentially bringing international relations to a security dilemma, especially given the shift in the balance of naval power witnessed in the third millennium, led by these major powers. This development indicates an escalation of the dangers posed by the militarization of the seas to the contemporary international system. Accordingly, the study recommends the necessity of securing a peaceful international environment, where multipolarity represents cooperative pluralism to achieve global concord based on the principles of justice and equality, to prevent the outbreak of wars that threaten international peace and security.

Keywords: Militarization of the Seas, the Arctic, Security Dilemma, Collective Security.

المخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على أبرز البحار التي تم عسكرتها، وتحويلها إلى بؤر ساخنة في صراع القوى الكبرى (أمريكا، روسيا، والصين)، ومبررات التنافس عليها، وتوضيح انعكاسات عسكرة البحار وتعقيد الصراع بين القوى الكبرى فيها على النظام الدولي المعاصر.. وقد تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم لدراسة الموضوع. هذا وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، تتمثل أبرزها في أن سعى القوى الكبرى إلى عسكرة البحار جعلها بؤر ساخنة قد توصل العلاقات الدولية بينها إلى حد المعضلة الأمنية، خاصة في ظل تحول ميزان القوة البحرية الذي شهده العالم في مطلع العقد الثالث من الألفية الثالثة، والذي تصدره الصين فروسيا فأمريكا، ما ينبئ بتصاعد أخطار عسكرة البحار على

النظام الدولي المعاصر. وعليه توصي الدراسة بضرورة تأمين بيئة دولية سلمية، تكون فيها التعددية القطبية تعددية تعاونية لتحقيق وفاق عالمي يتحقق وفق قواعد العدل والمساواة، تقوده دول " عالمية " تؤمن أن العالم يتسع للجميع؛ وذلك في سبيل منع اندلاع حروب تهدد السلم والأمن الدوليين.

الكلمات المفتاحية: عسكرة البحار، القطب الشمالي، المعضلة الأمنية، الأمن الجماعي.

١. المقدمة

١.١ الإطار النظري والدراسات السابقة

لقد أعادت الحربان العالميتان الأولى والثانية تشكيل نظام الألفية الثانية (القرن العشرين)، ليشهد العالم بعدهما بروز أكبر قوتين عسكريتين هما: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في نظام وسم بالثنائية القطبية، ولتكون الحرب الباردة سمة العلاقة الدولية بينهما، إذ استمر هذا الصراع حتى مطلع تسعينيات القرن المنصرم وانهايار الاتحاد السوفيتي، عندها استطاعت الولايات المتحدة أن تحسم الأمر لصالحها فتصبح القوة المسيطرة في نظام دولي عرف بالأحادية القطبية، ورغم أن الصين كانت تركز حينها على تحقيق إصلاحات اقتصادية للبلاد، إلا أنها ما لبثت أن ولجت حلبة التنافس العسكري في مطلع الألفية الثالثة، ما يكشف عن تحولات وتغيرات في طبيعة نظام الألفية الثالثة، وبدء انحسار الأحادية القطبية لصالح نظام دولي متعدد الأقطاب.

وفي ظل تصاعد حدة الصراع بين القوى الكبرى في مطلع العقد الثالث من نظام الألفية الثالثة (أمريكا وروسيا والصين) حول بؤر استراتيجية ساخنة، وانطلاق سباق محموم بينها في مضمار المنافسة الأمنية وزيادة النشاط العسكري فيها، فإن وصول الحالة الدولية إلى ما قد يعرف بالمعضلة الأمنية، جعل نظام الألفية الثالثة يقف على أعتاب حرب يخشى أن تكون وشيكة، بدأت بالولوج فيما يعرف بحروب الوكالة، وبسط النفوذ خارج حدود الدولة، وصولاً إلى تصاعد احتمال الانزلاق في أتون حرب مباشرة بينها أو بين بعض أطرافها، ما يهدد بالضرورة السلم والأمن الدوليين، وينبئ بتغير شكل النظام الدولي برمته.

إن صراع هذه القوى حول بؤر كالقطب الشمالي، وبحر جنوب الصين والبحر المتوسط والبحر الأحمر والبحر الأسود وغيرها، والسعي المحموم لعسكرة هذه البحار، وتثبيت التواجد وبسط النفوذ فيها، والسعي لتحديد الآخر، يدفع للتساؤل حول قدرة العقلاء في هذه الدول على ضبط إيقاع العلاقات الدولية بينها، ومحاولة تقاسم المصالح فيها بدلا من الصراع حولها، كما يطرح التساؤل حول إمكانية تثبيت نظرية الأمن الجماعي في النظام الدولي المعاصر، واستمرار المنظمات القائمة عليها، أم أن شكل النظام الدولي المعاصر بات قاب قوسين أو أدنى من صور جديدة مغايرة.

١,١,١ الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة من جوانب متعددة، والمنشورة في كتب ومجلات متخصصة ومحكمة، وسوف يتم استعراض بعضها.

جاءت الأسمر (٢٠١٩) بقصد تسليط الضوء على الأهمية الجيوسياسية للمضايق البحرية، في إطار تفاعلها مع موضوع الصراع في منطقة المشرق العربي وأمن إمدادات الطاقة التي تزخر بها بواطن هذه المنطقة، وللتعرف على الآليات القانونية المتعلقة بالمضايق البحرية، ومعرفة حقوق وواجبات الدول المشرفة على المضائق في أزمته السلم والحرب، وتسليط الضوء على معضلة أمن إمدادات الطاقة، وخصوصاً أمن النقل البحري، وتحديد مدى ارتباط المضائق البحرية المعنية في هذه الدراسة (هرمز وباب المندب)، في تغذية الصراعات الجيوسياسية والاقتصادية والطائفية والطاقوية في المنطقة. ومن أجل التوصل إلى معرفة كاملة وتلمس الطريق للوصول إلى هذه المعرفة، فقد وظفت ثلاثة مناهج بحث علمية هي: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج القانوني.

وبينت الدراسة أنه وبعد العام ٢٠٠٨م، ونتيجة سياسات الانكفاء الأمريكي إلى الداخل ازدادت نسبة الصراعات الجيوسياسية إقليمياً ودولياً، وانعكست حدة هذه الصراعات على المستوى الإدراكي لصالح المضائق الاستراتيجية (هرمز وباب المندب)، من خلال الانكشاف الظاهر لهشاشة منظومات أمن الإمدادات الطاقوية الخليجية والعربية مقابل التهديدات الإيرانية.

تتناول دراسة صالح (٢٠١٨) دوافع التحركات الروسية في إفريقيا في منطقة القرن الإفريقي بوجه خاص، وذلك في سياق التنافس بين القوى الخارجية للحصول على موطئ قدم لها في هذه المنطقة الحيوية من العالم، إذ يأخذ التنافس بين هذه القوى الكبرى في الحقبة الحالية أبعاداً متعددة، منها الصراع على مناطق النفوذ، ويشمل المناطق الحيوية في العالم، منها القرن الإفريقي. كما يعد الصراع والتنافس بين روسيا من جهة، والقوى الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة من جهة أخرى أبرز ملامح هذه الحقبة. بيد أن التنافس الغربي- الروسي في القرن الإفريقي على سبيل المثال، يأخذ شكلاً أقل حدة من حيث مستوى المواجهة، ونوع المواجهة مقارنة بصراعات هذه الأطراف في مناطق أخرى، إلا أن الدراسة ترى أن المؤشرات تقود إلى أن هذا الصراع في هذه المنطقة سيتطور إلى صراع أكثر حدة.

توضح دراسة (Burke & Matisek, 2019) الأساس المنطقي للجيش الأمريكي لتوجيه تركيزه نحو الدفاع عن المشاعات العالمية في المناطق القطبية في القطب الشمالي والقطب الجنوبي. من خلال تحديد الأهمية الجيوسياسية للمناطق القطبية، كما تحدد الإجراءات التي يجب على الولايات المتحدة اتخاذها لتعزيز التحالفات الحالية وإنشاء تحالفات جديدة، مع التركيز على الاستثمار في الأصول العسكرية القوية للعمل في ظروف البيئة القطبية القاسية في الشتاء شديدة البرودة والطويلة. وتوصلت الدراسة إلى كيفية دمج القوات العسكرية الأمريكية والقواعد في استراتيجية كبرى لضمان عدم تمكن الصين وروسيا من ممارسة سيطرتهم وتأثيرهما على المناطق القطبية في القطب الشمالي والقطب الجنوبي.

وما يميز هذه الدراسة: أنها تتناول جانباً ذا علاقة من خلال تتبعها لأبرز البحار التي تم عسكرتها من قبل القوى الكبرى في النظام الدولي (أمريكا وروسيا والصين)، واعتبارها بؤر ساخنة يوصل تصاعد حدة التنافس وتعقيد الصراع فيها العلاقات الدولية إلى حد المعضلة في حل وتسوية النزاعات بينها، وانعكاسات ذلك على حالة السلم والأمن الدوليين، ومآلات هذا الصراع على شكل النظام الدولي في الألفية الثالثة.

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

شهد نظام الألفية الثالثة تصاعداً في حدة التنافس بين أمريكا وروسيا والصين حول بؤر ساخنة استراتيجية حول العالم، ومن أبرز صور بؤر الصراع الساخنة عسكرياً البحار، التي أوصلت حالة الصراع إلى حد المعضلة الأمنية، في ظل صعوبة التفاهم بينها، وتصادم المصالح.

وتكمن مشكلة الدراسة في انعكاسات عسكرية البحار وتعقيد الصراع بين القوى الكبرى فيها كبؤر ساخنة على طبيعة وأشكال الصراع المحتملة بينها، ومن ثم على حالة السلم والأمن الدوليين.

٢,١ أسئلة الدراسة

حاولت الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما أبرز البحار التي تم عسكرتها وتحويلها إلى بؤر ساخنة في الصراع بين القوى الكبرى (أمريكا، روسيا، والصين) وما مبررات التنافس فيها؟

٢. ما انعكاسات عسكرية البحار وتعقيد الصراع بين القوى الكبرى فيها على النظام الدولي المعاصر؟

٣. أهمية وأهداف الدراسة

٣,١ أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في مجالين اثنين.

١. المجال العلمي من خلال تتبع أبرز البحار التي تمت عسكرتها وتحويلها إلى بؤر ساخنة في الصراع بين القوى الكبرى في النظام الدولي المعاصر، وتأثير ذلك على طبيعة الصراع بينها.

٢. المجال العملي باعتبارها تقوم على دراسة انعكاسات عسكرية البحار وتعقيد الصراع في هذه البؤر الساخنة بين أمريكا وروسيا والصين على حالة السلم والأمن الدوليين.

تسعى الدراسة من خلال مضمونها لتحقيق هدفين وهما:

التعرف إلى أبرز البحار التي تم عسكريتها، وتحويلها إلى بؤر ساخنة في صراع القوى الكبرى (أمريكا، روسيا والصين)، ومبررات التنافس فيها.

توضيح انعكاسات عسكرية البحار وتعقيد الصراع بين القوى الكبرى فيها على النظام الدولي المعاصر.

٤. الطريقة

٤,١ فرضية الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها، تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها:

أن هناك علاقة ارتباطية بين عسكرية البحار وتأجج وتعقيد الصراع بين أمريكا وروسيا والصين فيها وبين تصاعد احتمالية نشوب حرب عالمية ثالثة.

٤,٢ منهجية الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وفرضيتها وتساؤلاتها، تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم، إذ استخدم المنهج الوصفي التحليلي في تتبع أبرز البحار التي تم عسكريتها، وتحويلها إلى بؤر ساخنة في صراع القوى الكبرى في النظام الدولي المعاصر، ومبررات هذا التنافس وانعكاساته على طبيعة الصراع بينها، ومستقبل السلم والأمن الدوليين. كما تم استخدام منهج تحليل النظم الذي وضعه ديفيد إيستون (David Easton)، والذي اعتبر أن النظام الدولي لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية، تبدأ بالمدخلات (Inputs) وتنتهي بالمخرجات (Outputs)، وتقوم على عملية التغذية الراجعة (Feedback)، بالربط بين المدخلات والمخرجات، وعليه تم توظيف هذا المنهج عند دراسة مبررات تصاعد الصراع بين أمريكا وروسيا والصين في عدد من البحار والتي باتت بؤر ساخنة، وانعكاسات ذلك على طبيعة الصراع بينها، وتأثير ذلك على مستقبل السلم والأمن الدوليين في العالم.

٤,٣ خطة الدراسة

في معرض الإجابة على تساؤلات الدراسة فقد تم تقسيمها إلى:

- المبحث الأول: عسكرية البحار بؤر ساخنة في الصراع الأمريكي الروسي والصيني، ومبررات التنافس فيها.
- المطلب الأول: عسكرية البحار محركات الصراع في النظام الدولي المعاصر
- المطلب الثاني: البؤر الساخنة في الصراع الأمريكي والروسي والصيني.. المبررات وطبيعة الحضور
- المبحث الثاني: انعكاسات عسكرية البحار وتعقيد الصراع بين القوى الكبرى فيها على النظام الدولي المعاصر.
- المطلب الأول: أخطار عسكرية البحار
- المطلب الثاني: انعكاسات عسكرية البحار على النظام الدولي المعاصر

المبحث الأول: عسكرية البحار بؤر ساخنة في الصراع الأمريكي الروسي والصيني، ومبررات التنافس فيها

تتصاعد التوترات السياسية بين أمريكا وروسيا والصين في مطلع العقد الثالث من الألفية الثالثة في نقاط جيواستراتيجية^(١) متعددة حول العالم، لتصل إلى حد المعضلة الأمنية^(٢) والولوج إلى حلبة المنافسة الجيوسياسية^(٣)، وفي ظل تعدد بؤر الصراع هذه، وتذبذب حالة التقارب والتنافر بين القوى الكبرى فيها، فإن البقاء في مربع الأمن الدولي بات مستحيلاً، فقد شهد نظام الألفية الثالثة عسكرية مطردة للبحار حول العالم، وخاصة بين القوى الكبرى فيها، في محاولة لبسط النفوذ وتحقيق المصالح، بعيداً عن قاعدة اربح، ما يعني بالضرورة استمرار حالة العلاقات الدولية بعيداً عن الاستقرار والهدوء.

المطلب الأول: عسكرة البحار محركات الصراع في النظام الدولي المعاصر

رغم أن عسكرة البحار حول العالم تعد ظاهرة قديمة حديثة، ورغم أن التطور التكنولوجي والعسكري الكبيرين كانا قد أوجعا النظريات الجغرافية للعلاقات الدولية للوراء قليلا، في ظل ظهور حاملات الطائرات والصواريخ طويلة المدى، التي قللت من أهمية المسافات الجغرافية، إلا أن ظهور الثروات الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي فيها من جهة، وتعدد القوى المتنافسة على الوجود العسكري في الممرات المائية من جهة أخرى، أعادا للجغرافيا السياسية وخاصة الجغرافيا البحرية مكانتها في الفكر الاستراتيجي للقوى الكبرى في النظام الدولي المعاصر، وخاصة أمريكا وروسيا والصين، التي سعت إلى تكثيف انتشارها العسكري في البحار والمحيطات، والتوسع في إقامة القواعد العسكرية البحرية، وتطوير قوتها البحرية من خلال استحداث منظومات تسليح نوعية وقطع بحرية متطورة.

إن عسكرة البحار والتي هي جزء لا يتجزأ عن معنى العسكرة الشامل. والذي عرفته الموسوعة العالمية للجغرافيا البشرية بأنه: العمليات التي يتم من خلالها توسيع النفوذ والأولويات العسكرية (<https://www.sciencedirect.com>)، (م. ٢٠٠٩)، قد أعادت للصدارة نظرية "قوة البحر" لألفريد ماهان (م. ١٨٤٠ - م. ١٩١٤)، والتي أكد فيها أن الدولة صاحبة القوة البحرية الأعظم سيكون لها التأثير الأكبر في جميع أنحاء العالم (الأسمر، ٢٠١٩: ٤٧)، فبدأت الولايات المتحدة باعتماد استراتيجية "القتل الموزعة" للحرب البحرية (الانتشار والشبكة)، والتي تهدف إلى تسليح الأسطول البحري بأسلحة أحدث وأكثر قدرة وأطول مدى، ما يسمح للقوات البحرية بالقتال من مسافات بعيدة، ودون التعرض لمخاطر عن قرب، لقد ساهمت هذه الاستراتيجية بتطوير التفكير الاستراتيجي للقوات البحرية الأمريكية، والتي تعتمد على الاستخدام الأكبر للطائرات بدون طيار، وعمليات الهجوم البرمائي من خلال استخدام منصات كبيرة وصغيرة مأهولة وغير مأهولة، إن ما يقف وراء هذه الاستراتيجية هو إدراك الولايات المتحدة بضرورة أن تكون قواتها البحرية قادرة على التعامل مع التهديدات المتعددة مثل الصواريخ المضادة للسفن (Osborn, 2021).

فلماذا العودة للقوة البحرية في الألفية الثالثة؟ منذ الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تسيطر على أعالي البحار، لقد ضمنت لها سيطرتها على المحيطات تفوقا عسكريا أمن لها القوة في العالم، إلا أن نفوذها البحري بدأ بالتراجع منذ آذار ١٩٩٦م، فبعد حادثة إبحار البحرية الأمريكية تجاه تايوان؛ ردًا على إطلاق الصين صواريخ في المياه المحيطة بالجزيرة. كان الهدف من التدريبات الصاروخية الصينية تخويف الناهيين في تايوان؛ حتى لا يبتعدوا عن سياسة "الصين الواحدة". انتهت أزمة مضيق تايوان بانتصار أمريكي واعتراف صيني بأنها تفتقر القدرة على منع القوات الأمريكية حماية تايوان، أو توفير الحماية في أي مكان آخر في "البحار الثلاثة" غرب المحيط الهادي، نعم انتصرت الولايات المتحدة في هذه الأزمة، إلا أن الصين أدركت حينها أنه وبسبب الاختلاف الشاسع في المسافة التي يتعين على القوات الأمريكية قطعها مقارنة بالقوات الصينية فإن السرعة هي كل شيء إذا ما أرادت الصين كسر قيادة أمريكا للبحار؛ لذلك وللانتصار في معركة السرعة سعت الصين إلى استغلال أنظمة الأسلحة التي يمكن أن تؤخر السرعة البطيئة - والتي تبلغ (٣٠) عقدة - للسفن الحربية الأمريكية التي تعبر المحيط الهادي من خلال جعل غواصاتهم أكثر هدوء، إلى جانب تطوير الصواريخ الباليستية التي يمكنها استهداف حاملات الطائرات الأمريكية من على بعد مئات بل آلاف الأميال، لقد سعت البحرية الصينية إلى جعل الإبحار مباشرة إلى المياه القريبة من الصين محفوفًا بالمخاطر بالنسبة للقوات الأمريكية؛ ما يمنعه من الاقتراب كثيرا إلى حين وصول قوات داعمة، ومن جهة أخرى سعت الصين إلى تطوير قدراتها التكنولوجية التي تمكنها من تعطيل شبكات الاتصال للقوات البحرية الأمريكية؛ حتى لا تتمكن من طلب المساعدة في حال التعرض لهجوم، كما طورت الصين صواريخها الباليستية؛ لاستهداف القوات الجوية وحاملات الطائرات، وحسنت بشكل مستمر من غواصاتها النووية التي يصعب اكتشافها من خلال استخدام أجهزة الإنذار المبكر؛ ما يجعل الحل الأمثل للقوات الأمريكية شن هجمات بعيدة المدى، وحشد قوات في مناطق متفرقة خارج ما يسمى بسلسلة "الجزر الأولى"، والتي تعد جزيرة تايوان جزءا منها (Sestak, 2021).

ولم تغب روسيا الاتحادية عن مشهد تطوير قواتها البحرية، إذ صرح الرئيس الروسي بوتين (Putin) في كلمة متلفزة في يوليو ٢٠٢١م أن "الأسطول الروسي يملك كل ما يلزم للدفاع الثابت عن الأمة ومصالحنا الوطنية. يمكننا رصد أي هدف للعدو تحت الماء أو على الأرض أو في الجو، وتوجيه ضربة قاضية إليه إذا لزم الأمر"، وتابع أن "روسيا اكتسبت مكانتها بين القوى البحرية العالمية الكبرى" من خلال تطوير طيران بحري فعال على المدى القصير والطويل، وأنظمة دفاع ساحلي

موثوقة، وأحدث الأسلحة عالية الدقة، التي تفوق سرعة الصوت، ولا مثيل لها في العالم، ويستمر تحسينها بانتظام ونجاح (2021، <https://www.france24.com>).

إن تحولاً في ميزان القوة البحرية شهدته العالم في مطلع العقد الثالث من الألفية الثالثة، فوفقاً لموقع غلوبال فاير باور، فإن قوة الأساطيل البحرية لعام ٢٠٢٢م، بحسب عدد السفن البحرية بكل أنواعها بما في ذلك حاملات الطائرات والغواصات وناقلات طائرات هليكوبتر والطرادات والفرقاطات والأنواع الساحلية وسفن الهجوم/ الدعم البرمائية والمساعدات. فإن الصين باتت تقع في المرتبة الأولى عالمياً إذ تملك (٧٧٧) قطعة، وتقع روسيا في المرتبة الثانية وتملك (٦٠٥) قطعة، بينما تقع الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة وتملك (٤٨٤) قطعة، لتتوالى دول أخرى بعد هذه القوى الكبرى الثلاث (2022، <https://www.globalfirepower.com/>).

المطلب الثاني: البؤر الساخنة في الصراع الأمريكي والروسي والصيني.. المبررات وطبيعة الحضور

بعيداً عن محاولة استذكار نظريات العلاقات الدولية في القرن الماضي، فإن عالم الألفية الثالثة بات يؤمن بنظرية القوة سبباً لإثبات الوجود وتحقيق المصالح، لذا نجد أن حالة التنافس المحموم بين الأطراف الدولية باتت عنوان المرحلة، وخاصة بين القوى الكبرى فيه وعلى رأسها أمريكا وروسيا والصين، ورغم وجود قوى أخرى تسعى للاستفادة من حالة الفوضى في نظام الألفية الثالثة، إلا أن تسليط الضوء على فعل أمريكا وروسيا والصين كفيل بإعطاء صورة واضحة عن تحولات النظام الدولي المعاصر، كما أن تناول أبرز هذه البؤر الساخنة والسعي لعسكرة البحار كفيل برسم معالم التغير القادمة. إذ سيتم التطرق لهذه البؤر الساخنة وبيان الصراع وهيمنة هذه القوى العظمى عليها، منها:

القطب الشمالي: رغم صعوبة وضع حدود للقطب الشمالي؛ نتيجة ذوبان الثلوج في المحيط المتجمد بسبب التغيرات المناخية، إلا أنه ينظر للقطب الشمالي على أنه المنطقة الواقعة وراء الدائرة القطبية، ويشغل (٦٠٪) من مساحة الأرض؛ ثلث يشغله البر، وثلث يعبر عن مساحة الجرف القاري بعمق (٥٠٠ م)، والباقي بحر مفتوح يتكون الجزء الأكبر منه من المحيط، ومع ذلك فإن مجلس القطب الشمالي الذي أسس عام ١٩٩٦م؛ لتسوية النزاعات الإقليمية، لم يعتمد في ترسيم حدود المنطقة على العوامل الجغرافية بل راعى القضايا الأساسية، ويشمل المجلس خمس دول لها حدود مع القطب الشمالي وهي: الولايات المتحدة وكندا والنرويج والدنمارك (وهي دول أعضاء في الناتو)، وروسيا، بينما السويد وأيسلندا وفنلندا أعضاء مراقبين في المجلس، وبدأت دول أخرى تطالب بالانضمام من بينها بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وإسبانيا، وبولندا، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، والبرازيل والصين (مشير، ٢٠١٩).

ومع الارتفاع المستمر في درجات الحرارة في القطب الشمالي، والذي أدى إلى تراجع الغطاء الثلجي، فإنه وبحسب ما ذكرته لجنة الأمم المتحدة فإن محيط القطب الشمالي سيصبح قابلاً للملاحة في كل عام في شهر سبتمبر بحلول منتصف القرن الحالي، وسيختفي خلال أشهر الصيف بحلول نهاية القرن، وعليه ستزداد أهمية القطب الشمالي بازدياد وتسارع ذوبان الجليد وانكشاف مساحات واسعة من المحيط القطبي أمام حركة الملاحة والاستكشاف، أي أن أهمية القطب الشمالي تزداد وفقاً لأمرين؛ أولهما: الطرق البحرية الجديدة بين جنوب شرق وشرق آسيا وبين أوروبا وأمريكا، والتي ستسهم في تخفيض تكاليف الرحلات البحرية، وثانيهما: الثروات الهائلة التي يخترنها باطن المحيط، وخاصة من النفط والغاز (بيومي، ٢٠١٥).

القطب الشمالي ساحة للتنافس بين أمريكا وروسيا والصين

روسيا: يزود القطب الشمالي روسيا (٩٠٪) من إنتاج الغاز الروسي، ورغم تراجع الأهمية العسكرية للقطب بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، فقد عاد الاهتمام وبقوة به منذ عام ٢٠٠٧م، وتبنت روسيا عام ٢٠٠٩م أول وثيقة حول سياسة القطب الشمالي بعنوان "سياسة الاتحاد الروسي في القطب الشمالي حتى عام ٢٠٢٠م"، حددت فيها روسيا مصالحها الوطنية كقاعدة موارد استراتيجية، توفر حلاً لمشكلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واستخدام بحر الشمال كمر للنقل؛ لذا عززت روسيا وجودها العسكري في المنطقة بما في ذلك تحديث القدرات الدفاعية وتطوير البنية التحتية العسكرية، وإعادة فتح القواعد العسكرية التي كانت إبان الاتحاد السوفييتي، وإجراء دوريات عسكرية وتدريبات، وإنشاء (٦) قواعد عسكرية مزودة بأنظمة الدفاع الجوي (S-400)، وفي عام ٢٠٢٠م أعلن الرئيس الروسي بوتين (Putin) استراتيجية تطوير منطقة القطب الشمالي وضمان الأمن القومي حتى عام ٢٠٣٥م، وتسعى هذه الاستراتيجية لتعزيز القدرات العسكرية في المنطقة،

خاصة في ظل تراجع اعتبار القطب الشمالي حازما طبيعيا أمام التهديدات الخارجية، وارتفاع حدة الصراع مع القوى الأخرى في المنطقة (البوهي، ٢٠٢١).

الصين: استطاعت الصين الحصول على مقعد مراقب في مجلس القطب الشمالي منذ عام ٢٠١٣م، وتصف نفسها بأنها "دولة شبه قطبية شمالية"؛ لتضفي الشرعية على ممارساتها في القطب الشمالي، ما يجعلها محورا قائما على فكرة القرب الجغرافي بالرغم من أنها تبعد (١٦٠٠) كم عن المنطقة، كما أفصحت عام ٢٠١٨م عن طموحها بإقامة "طريق الحرير القطبي"، فقد نشرت الصين أول وثيقة حول رؤيتها وسياستها تجاه القطب الشمالي، وذلك في الكتاب الأبيض الذي أصدره مكتب الإعلام لمجلس الدولة الصيني بعنوان "سياسة الصين إزاء القطب الشمالي". وقد أكدت تلك الوثيقة على أن الصين لديها مصالح مشتركة مع دول القطب الشمالي ومستقبلا مشتركا مع بقية العالم بشأن القطب الشمالي، فوقعت العديد من الصفقات مع الجانب الروسي تركز على ضرورة التنمية المتكاملة للمناطق ذات المناخ القاسي ومنطقة القطب الشمالي، كما أرسلت كاسحة جليدية تعمل بالطاقة النووية إلى القطب الشمالي، وفي ظل تأكيد الخبراء أن المنطقة ستكون خالية من الجليد في الصيف منذ عام ٢٠٣٠م، فإن هذا الأمر سيسهل نقل الغاز الروسي الطبيعي المسال، علما بأن الصين أكبر المستوردين للغاز الطبيعي في العالم، ما يعني وجود شراكة متينة بين موسكو والصين، والتي ستكتسب بعدا استراتيجيا جديدا (Burke & Matisek, 2019).

الولايات المتحدة: في ظل تصاعد حدة تنافس القوى الكبرى في القطب الشمالي، فإن أمريكا ومعها حلف الناتو تسعى لتثبيت عقيدة عسكرية جديدة في المنطقة، إذ تركز استراتيجية أمريكا على استعادة الهيمنة من خلال جيش قادر على تكوين قوات مجهزة ومدربة وقادرة على البقاء على قيد الحياة في ظروف المنطقة القاسية؛ لذا يسعى الجيش الأمريكي هناك لإنشاء مقر عملياتي وألوية قتالية وتحسين الاستعداد المادي للوحدات؛ لتكون قادرة على إجراء عمليات موسعة، كما تعتبر الولايات المتحدة أن تعزيز حضور القوات الجوية ضروريا، فهي لاعب رئيس للدفاع عن القطب الشمالي من خلال مهامه المتعددة؛ كنظام الإنذار الشمالي الذي يساعد على كشف وتتبع التهديدات الجوية والصاروخية، تدعمها القوات البحرية التي أعدت مخططا استراتيجيا لمنطقة القطب الشمالي عام ٢٠٢١م، من خلال تعزيز الوجود البحري وبناء قوة بحرية متطورة، وتعزيز التدريبات العسكرية للناتو في المنطقة (Greenhaw, et al., 2021).

بحر الصين الجنوبي: يحتل هذا البحر مكانة جيواستراتيجية لكل من الصين وأمريكا، فالصين تعتبره جزءا من أراضيها، ويخضع لسيادتها الإقليمية، ولا يجوز لأحد الاعتداء على سيادتها فيه، وأمريكا تعتبر أن سيطرة الصين على المنطقة، واستغلال مواردها يشكل خطرا كبيرا؛ بينما تدعم روسيا الطرف الصيني في كل ما يواجهه المصالح الأمريكية، لذا يعد بحر الصين الجنوبي أحد البؤر الساخنة في صراع القوى الكبرى.

يضم بحر الصين الجنوبي دولا عدة تتنازع السيادة على مناطق منه منذ عدة قرون؛ كالصين وفيتنام والفلبين وتايوان وماليزيا وبروناي، ويربط بين المحيطين الهادي والهندي، ويحوي ثروات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، ما جعله أولوية جيواستراتيجية لجميع الدول الواقعة عليه، كما يحوي ممرات ملاحية بحرية رئيسة للعالم، فهو ثاني أكبر الممرات العالمية ازدحاما، تمر عبره (٣٠٠) سفينة يوميا و(٢٠٠) ناقلة نفط محملة ببضائع تجارية تتجاوز قيمتها (٥,٣) تريليونات دولار، وتمثل ثلث التجارة الدولية التي تصل إلى (٥٠٪) من البضائع التي تدخل الموانئ الأمريكية وتخرج منها. ما جعل المنطقة بؤرة يتعدى الصراع حولها بين الدول الواقعة عليه، لتدخل أمريكا أحد أبرز المنافسين على المنطقة، من خلال تفعيل تحالفاتها الإقليمية، وإحياء دور الهند البحري لخلق التوازن بين القوة البحرية الهندية والصين، وتدعيم وجودها باليابان وكوريا الجنوبية، ونشر جنودها في غرب أستراليا، وإجراء مناورات واسعة مع الفلبين، وتقديم الدعم اللوجستي لفيتنام، إن أمريكا ومن خلال تحالفاتها تسعى لإعطاء الشرعية القانونية لتواجدها في المنطقة؛ في محاولة لتشكيل حالة من الردع والتوازن، في الوقت الذي ترى فيه الصين أنه لا بد من تقليص التواجد الأمريكي وقواعدها العسكرية – الأمنية؛ لذا ترى الصين ضرورة وجود استراتيجية لحماية تمكين وجودها في المنطقة، وضرورة وجود قوة عسكرية لحماية منابع الطاقة وطرق سيرها البحرية والبرية، وحماية ناقلات النفط العملاقة؛ لذا تنتهج الصين سياسة زيادة قواعدها في بحر الصين الجنوبي، وتحويله إلى "بحيرة صينية"، وبناء الجزر الصناعية ومدرجات الطائرات، وتتبنى سياسة "سلسلة عقد اللؤلؤ"^(٤)، من خلال بناء مجموعة من القواعد المتصلة بالممرات المائية الرابطة بين بحر الصين الجنوبي والشرق

الأوسط من أجل حماية أهدافها ومحاولتها لتطويق واحتواء منافستها في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي. هذا ويدعم الطرف الروسي الصين في كل ما يؤثر على المصالح الأمريكية، فالتقارب الصيني الروسي يسعى لبناء قوة دفاعية لتحقيق أهداف بعيدة المدى (زيدان، ٢٠٢٠).

البحر الأحمر: يكتسب البحر الأحمر أهمية جيواستراتيجية وجيوسياسية على المستويين الإقليمي والعالمي، حولته إلى أحد بؤر الصراع الإقليمي والدولي، فاندفعت الدول الكبرى في النظام الدولي المعاصر لإيجاد موطئ قدم لها فيه، ومحاوله السيطرة عليه. البحر الأحمر الذي يربط بين القرن الإفريقي جنوباً وقناة السويس شمالاً، وبين المحيط الهندي جنوباً والبحر الأبيض المتوسط شمالاً كأقصر طريق للملاحة والتجارة، يعد أحد أهم طرق المواصلات البحرية والممرات التي تعبر منها السلع الاستراتيجية، وتقع على ضفتيه دول من القارة الآسيوية وأخرى من القارة الإفريقية، تتمتع بعضها بغنى موفرت في موارد الطاقة، ورغم تعدد الدول الإقليمية المتنافسة في المنطقة، إلا أن صراع الدول الكبرى على المنطقة لم يغيب عن المشهد كذلك.

الولايات المتحدة: تنظر الولايات المتحدة بعين الاهتمام للبحر الأحمر والقرن الإفريقي، وسعت لتثبيت وجودها فيهما، فإلى جانب البعد الاقتصادي للمنطقة في الاستراتيجية الأمريكية، فإن الاعتبارات الأمنية لا تقل أهمية؛ لذلك اتجهت أمريكا منذ عام ٢٠٠٢ م لتأسيس قوة مشتركة مع دول القرن الإفريقي، وإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي، فيها ما يزيد عن (٣٠٠٠) جندي أمريكي، هذا وتمتلك أمريكا قواعد عسكرية بشكل سري في عدد من بلدان القرن الإفريقي، مثل كينيا وأثيوبيا، وفي ظل تصاعد الحضور الصيني في المنطقة، فإن أمريكا تحاول محاصرة النفوذ الصيني من خلال مضاعفة وجودها العسكري في شرق ووسط القارة الإفريقية، ومن خلال شن حرب دعائية ضد الصين، باتهامها برشوة المسؤولين وإغراق الدول الإفريقية الفقيرة بالديون وتقويض الديمقراطية من خلال دعم الحكام الديكتاتوريين. إن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة يمكن إجمالها بالسعي لضمان السيطرة على المنافذ البحرية مثل: مضيق باب المندب والبحر الأحمر والمحيط الهندي وخليج عدن، وتكثيف التواجد العسكري بدعوى محاربة الإرهاب والقرصنة وتأمين مصالحها، والسيطرة على مخزونات النفط وتنويع مصادرها من الطاقة، ومواجهة النفوذ الصيني المتصاعد (البستاني، ٢٠٢١).

الصين: افتتحت الصين في عام ٢٠١٧ م أول قاعدة عسكرية لجيش التحرير الشعبي الصيني في جيبوتي، وتعد جيبوتي ضمن مشروع طريق الحرير البحرية الجديد، فقد انضمت جيبوتي رسمياً إلى مبادرة الحزام والطريق منذ عام ٢٠١٨ م، وتقع هذه القاعدة على بعد (٩) كم فقط من القاعدة العسكرية الأمريكية، ورغم امتعاض الولايات المتحدة ومحاولتها ثني الحكومة الجيبوتية السماح للصين بإقامة هذه القاعدة، إلا أن الصين استطاعت أن تفشل هذه المحاولات، إذ قلل المسؤولون الصينيون من أهمية التداعيات الاستراتيجية "لمنشأة الدعم" الجديدة، مشددتين على أنها لدعم جهود الصين في مهمات حفظ السلام ومكافحة القرصنة، كما استطاعت الصين عام ٢٠١٨ م إنشاء ميناء دوراليه المتعدد الاستخدامات بمحاذاة قاعدتها العسكرية، ومولت بناء منطقة تجارة حرة، وخط للسكك الحديدية لنقل البضائع من جيبوتي إلى أثيوبيا، التي تعتبرها سوقاً مهماً (فيرتين، ٢٠١٩).

تعكس المنشأة الجديدة لجيش التحرير الشعبي في جيبوتي تحولاً في العقيدة العسكرية الصينية، وتخلياً عن مبادئها المقدسة التي كانت تحظر وجود جنودها على أرض أجنبية، ويعكس هذا التوسع العسكري الصيني تصاعداً اهتمامها بالخارج، وإثبات نفسها كقوة عسكرية صاعدة، فقد عبرت وثيقة الاستراتيجية السنوية عن مبررات أعالي البحار بأنه: "من الضروري للصين أن تضع هيكلية قوة عسكرية بحرية حديثة تتوافق مع مصالحها البحرية، وأن تحمي أمن خطوط التواصل البحري الاستراتيجية ومصالحها عبر البحار، وأن تشارك في التعاون البحري الدولي؛ من أجل تأمين الدعم الاستراتيجي للتحول إلى قوة بحرية (فيرتين، ٢٠٢٠).

روسيا: في خضم التنافس الخارجي لإنشاء قواعد عسكرية في القرن الإفريقي، وبروز ظاهرة "العسكرة"، وفي سياق تنافس القوى الكبرى حول النفوذ والهيمنة، يتبوأ القرن الإفريقي أهمية كبرى، ورغم اختلاف الباحثين حول الاهتمام الروسي بالمنطقة، إلا أن عودة روسيا البوتينية بقوة إلى السياسة الدولية يجعل من غير المحتمل إهمالها لهذه المنطقة الاستراتيجية، من مؤشرات ذلك مسارعته لمواجهة خطر القرصنة هناك، وبدء عملياتها العسكرية في سواحل الصومال على البحر الأحمر منذ عام ٢٠٠٦ م، فروسيا ترى أن وجودها في القرن الإفريقي والبحر الأحمر وفي جيبوتي على وجه الخصوص يعزز نفوذها كقوة دولية مؤثرة، ويساعدها لمد نفوذها إلى الخليج العربي، الذي بدأ في ظل منظومة الأمن القومي لدول الخليج في البحث

عن مسارات مستقلة إلى حد ما عن الولايات المتحدة، ورغم اعتماد روسيا على استخدام العلاقات العسكرية كمدخل للعلاقات السياسية، إلا أن العلاقات العسكرية كانت الشكل الوحيد للعلاقات الروسية - الإفريقية، إذ يشار إلى احتمال وجود قاعدة عسكرية روسية في أريتيريا، كما عرض الرئيس السوداني السابق عمر البشير (١٩٨٩-٢٠١٩م) عام ٢٠١٧م على روسيا تأسيس قاعدة عسكرية روسية في ساحل السودان على البحر الأحمر، وقد عبر مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الروسية كونوفالوف أن وجود قاعدة روسية بحرية في طرطوس السورية، ووجود نظيرتها على البحر الأحمر مغريا جدا، فإذا ما كانت عودة روسيا إلى الشرق الأوسط حقيقة، فإن هذه القاعدة ضرورية (صالح، ٢٠١٨).

البحر الأبيض المتوسط: يتمتع البحر الأبيض المتوسط بأهمية جيواستراتيجية كبيرة، فهو أحد الممرات المائية التي تسيطر على الحركة التجارية في العالم، إضافة إلى الثروات التي تحوزها المنطقة، لذا شكل حوض البحر المتوسط ميدانا مهما لتوسع القوى الكبرى، وبعد أن كان ميزان القوة فيه يميل لصالح الولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي، إلا أن تسارع وتطور الوجود الروسي والصيني في المنطقة ينبئ بتحويلات في ميزان القوى وطبيعة العلاقات الدولية، خاصة في ظل سعي القوى الدولية والإقليمية لتعظيم وجودها العسكري فيه.

الولايات المتحدة: كانت ولا زالت الولايات المتحدة الفاعل الأكبر في البحر المتوسط، وما زالت وحليفتها الناتو يحافظون على تواجد عسكري هو الأبرز في المنطقة، إذ تمكنت الولايات المتحدة من إنشاء قواعد عسكرية متعددة؛ ليكون لها حزاما أمنيا ترأب وتتحكم من خلاله بكافة الاتصالات وعمليات عبور الملاحة من غرب المتوسط إلى شرقه، فأوكلت لأسطولها السادس في المنطقة بقواعد العسكرية في إيطاليا وإسبانيا الإشراف على المنطقة بأسرها، وأسندت له المهام الأمنية خلال الحرب الباردة، ليزداد اهتمامها في مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م إلى المستوى الثاني من المخاطر (بوليفة، ٢٠١٩)، كما يتمتع هذا الأسطول بتسهيلات وخدمات بحرية في موانئ الدول الأعضاء في حلف الناتو وفي كل من المغرب وتونس وإسرائيل، ولتصاعد الاهتمام الأمريكي كذلك بجزيرة قبرص (أحمد، ٢٠٠٩).

إن تصاعد التوترات في شرق البحر المتوسط في العقد الثاني من الألفية الثالثة، جعل المنطقة تبرز من جديد كمحور جيوسياسي حيوي، وخاصة بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤م، وتصاعد نفوذها في المنطقة، ما دفع الولايات المتحدة أن تصبح نشطة بشكل متزايد؛ فتتشر أربع مدمرات في قاعدة روتا، ما يشكل وجودا أماميا قويا في جنوب أوروبا، وحجر زاوية للضمانات الدفاعية الأمريكية، وأجرت تمارين مشتركة عام ٢٠١٩م بين الناقلتين جون سي ستينيس وإبراهام لنكولن (John C Stennis & Abraham Lincoln) (villegas, 2020)، وفي ٨ آذار ٢٠٢١م دخلت مجموعة من السفن الأمريكية وضمت طراد الصواريخ مونتييري (Monterey) والمدمرتين ميتشر وتوماس هودنر (Mitcher & Thomas Hodner) وسفينة الإمداد أركينك (Arkink) وحاملة الطائرات يواس اس داويت أيزنهاور (USS Dwight Eisenhower) التابعة للأسطول السادس، كما سعت لتوسيع أربعة قواعد عسكرية لها في اليونان (فؤاد، ٢٠٢١).

روسيا: تأتي أهمية شرق البحر الأبيض المتوسط لروسيا باعتبارها البوابة التي توصلها إلى المياه الدافئة، وتمكنها من لعب دور في السياسة العالمية، خاصة في الفترة التي تفردت بها أمريكا باعتبارها القوة العظمى؛ لذلك كان البحر المتوسط لها هدفا سعت جاهدة لتثبيت وجودها العسكري فيه، من خلال توطيد علاقتها مع دمشق، فكانت تبقيها المعدات العسكرية منذ عام ١٩٥٦م، ولتنشئ أول قاعدة عسكرية لها في شرق البحر المتوسط في طرطوس عام ١٩٦١م، وعملت على تطويرها باستمرار حتى تمكنت من تحويلها لقاعدة قادرة على استيعاب سفن حربية عالية الحمولة عام ٢٠٠٩م، فأصبحت قادرة على استقبال سفن طراد تزن (٤) آلاف طن، وقادرة على حمل صواريخ كروز، وفي عام ٢٠١٧م تمكنت روسيا من إيصال الميناء إلى حجم يؤهله لاستيعاب سفن حربية كبيرة قادرة على حمل الصواريخ النووية الباليستية، كما أنشأت قاعدة عسكرية أخرى لها في ميناء اللاذقية، الذي يبعد (٩٠) كم عن ميناء طرطوس، واستطاعت من خلال هذه القاعدة أن تتجاوز سلبات قاعدة طرطوس التي تعتبرها ذات إمكانات محدودة. لقد أصبحت روسيا من خلال قواعدها العسكرية في شرق البحر المتوسط أحد أهم القوى المنافسة في المنطقة (أوزدمير، ٢٠١٨).

الصين: رغم أن بدء اهتمام الصين بمنطقة البحر الأبيض المتوسط كان في مطلع الألفية الثالثة، إلا أن هذا الاهتمام تصاعد بعد أحداث ما عرف " بثورات الربيع العربي" في منطقة الشرق الأوسط، وتدهور الأوضاع في سوريا وليبيا، وإجلائها لعشرات الآلاف

من عملها في ليبيا، ليشهد العام ٢٠١٥ م اهتماما مضاعفا من قبلها في المنطقة من خلال مبادرة الحزام والطريق^(٥)، لقد كان البعد التجاري مدخلها إلى المنطقة، إلا أنها قامت في عام ٢٠١٥ م بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع روسيا في المنطقة بدعوى حماية الأمن البحري، لقد لعبت مبادرة الحزام والطريق دورا كبيرا في تصاعد نفوذها في المنطقة، ومدخل لها لتبرير تواجدها العسكري فيها، فقد سعت الصين إلى بناء المرفأ والمحطات البحرية في شمال وجنوب البحر المتوسط، وشرعت بتشغيل موانئ عدة من أبرزها: ميناء فالنسيا في إسبانيا، وبيرا يوس في اليونان، وحيفا في فلسطين، وأمبارلي في تركيا، وساقونا وجنوة في إيطاليا، وأخرى في البرتغال، وميناء بور سعيد والإسكندرية في مصر، وميناء شرشال في الجزائر - التي تعد المستورد الأول للأسلحة الصينية في القارة الإفريقية وتزداد العمالة الصينية فيها باطراد -، كما سعت الصين إلى إنتاج مختلف أنواع الأنابيب والكابلات البحرية وتركيبها، فشركة هواوي الصينية سلمت مجموعة هينغتونغ - المرتبطة بالجيش الصيني - الكابل الذي يربط بين تونس وإيطاليا عام ٢٠٠٩ م، وكابلان آخران يربطان بين اليونان وليبيا عام ٢٠١٠ م، ما يبرز قدرة الصين على تجاوز الاستثمار في البعد التجاري إلى البعد غير التجاري، كجمع المعلومات الاستخبارية والتعاون البحري / العسكري في المتوسط. إن وصول خط طريق الحرير الجديد على سواحل المغرب الكبير، يعني زيادة النفوذ الصيني من بوابة القارة الإفريقية والقريبة من حدود أوروبا الجنوبية، ولحفظ هذا النفوذ وسلامة الطريق البحرية التجارية على طول خط الحرير الجديد، يستدعي حتما وجودا عسكريا، وإن كان متدرجا (المرابطي، ٢٠٢٠).

البحر الأسود: والذي يتمتع بأهمية اقتصادية جيوسياسية، إذ يعد من المناطق الغنية بالغاز والنفط والمعادن الثمينة، وخاصة في المناطق القريبة من جزيرة القرم وبحر آزوف، كما يرتبط البحر الأسود بالبحر المتوسط عبر مضيق الدردنيل والبسفور، وتعد الدول ذات السواحل على البحر الأسود، من أكبر منتجي ومصدري القمح والحبوب في العالم. كان ومازال الحضور الأكبر في المنطقة لروسيا الاتحادية، إلا أنه تحول إلى منطقة يتراحم فيها الوجود العسكري للقوى الأخرى.

روسيا: كان ومازال الحضور الروسي في منطقة البحر الأسود هو الأكبر والأقوى، فهو حضور ضارب في التاريخ، سعت روسيا دائما إلى تعزيزه وتثييته، وفي الألفية الثالثة عززت وجودها العسكري فيه عندما قامت بضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ م، ما أدى إلى تعاضد فاعلية الدور الروسي سيما العسكري في المنطقة، إذ منح الانفتاح الجغرافي الروسي للأساطيل البحرية القدرة على النفاذ من بحر آزوف إلى البحر الأسود، مستفيدة من الميزات الاستراتيجية في المنطقة، وبالتالي أصبح للقوات الروسية حرية أكبر في نطاق عملها ضمن البحر الأسود وبما يعزز من أمنها القومي، عبر الانطلاق من البحر الأسود تجاه المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط؛ لذلك ولغرض وجودها في البحر الأسود، وانطلاقا من أهمية المنطقة جغرافيا ارتأت روسيا أن لا مجال لاستخدام القوة الناعمة، فذهبت إلى استخدام القوة الخشنة كآلية من آليات تحقيق السيطرة (الزهيري، ٢٠١٩).

لقد اتخذت روسيا من النوايا التوسعية لحلف الناتو حجة ومبررا لتعظيم وجودها العسكري في البحر الأسود، فضاعفت من أسطولها البحري وخاصة في قاعدة سيفاستوبل، وتم دعمه بغواصات وفرقاطات مجهزة بصواريخ بعيدة المدى (جولاق، ٢٠٢١)، هذا وضم أسطول البحر الأسود الروسي (٤) سفن من طراز بروجيكت (٢٢١٦٠) في عام ٢٠٢١ م، مع توقع إضافة سفينتين بحلول عام ٢٠٢٣ م، كما يضم غواصات الديزل الكهربائية، وسفنا قادرة على العمل في البحار البعيدة والقريبة، وطائرات حاملة للصواريخ وأخرى مخصصة لمكافحة الغواصات، إضافة إلى وحدات خفر السواحل، هذا ويسعى أسطول البحر الأسود إلى حماية المنطقة الاقتصادية ومناطق الأعمال الصناعية، ووقف الأعمال غير القانونية وحماية السفن، ويتواجد هناك أيضا طراد موسكو الصاروخي، وتشمل أسلحة الطراد المدفعية "أكا-١٣٠" عيار (١٣٠) ميلي، و(١٦) قاذف صواريخ من منظومة "بازالت" وقاذف قنابل "إر بي أو-٦٠٠"، و(٦) مدافع سداسية الماسورة "أكا-٦٣٠" عيار (٣٠) ميلي (١٦٠٠ طلقة)، وقاذف صواريخ "زي إي إف-١٢٢" من منظومة الصواريخ المضادة للطائرات "أوسا-إم أ"، كذلك تتضمن الأسلحة قاذفات صواريخ "بي-٢٠٤" من منظومة الصواريخ المضادة للطائرات "إس-٣٩٩ إف ريف"، وقاذفات طوربيدات عيار (٥٣٣) ميلي، ومروحية "كا-٢٧" لمكافحة الغواصات المعادية. وتبلغ سرعة الطراد القصوى (٣٢) عقدة، ويعمل به طاقم مكون من (٥١٠) أشخاص، وتبلغ أقصى حمولته (١١٢٨٠) طنا. وينتشر الطراد في (١١) قاعدة عسكرية، بينما يقع المقر الرئيسي والمرافق الرسمية لأسطول البحر الأسود في مدينة سفاستوبول (قاعدة سفاستوبول البحرية) (<https://www.skynewsarabia.com>, 2022)

الولايات المتحدة: إن التواجد الأمريكي في البحر الأسود هو جزء من تواجد حلف الناتو في المنطقة، والذي كان حضورا ضعيفا، كما كانت مواقف الولايات المتحدة أمام التدخلات الروسية بجورجيا والقرم وأوكرانيا باهتة - قبل الغزو

الروسي لأوكرانيا - ، ما دفع رومانيا حينها المطالبة بإنشاء قافلة بحرية دائمة للناتو في البحر الأسود، تضم سفنا من القوات البحرية الساحلية لدول الحلف بجانب الولايات المتحدة؛ لذلك بدأت الولايات المتحدة في مطلع عام ٢٠١٨م بتعزيز وجودها في المنطقة، ففي تشرين الثاني ٢٠١٨م وردا على حادثة مضيق كيرتش قامت واشنطن بزيادة مهام المراقبة العسكرية برومانيا ونشر حاملة الطائرات "يو إس إس فورت ماكهنري" للمشاركة في المناورات البحرية المشتركة مع البحرية الرومانية في المياه الإقليمية والدولية للبحر الأسود، كما تضمنت ميزانية الدفاع الأمريكية لعام ٢٠١٩م حوالي (٢٧) مليون دولار لتحديث البنية التحتية في رومانيا وبلغاريا، وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية استثمار (١٠) ملايين دولار في التمويل العسكري لدعم تطوير البحرية الأوكرانية، وفي عام ٢٠٢٠م دعمت البحرية الأوكرانية ب (٢٥٠) مليون دولار (Binnendijk, 2020).

المبحث الثاني: انعكاسات عسكرة البحار وتعقيد الصراع بين القوى الكبرى فيها على النظام الدولي المعاصر

إن تصاعد عسكرة البحار في النظام الدولي المعاصر أدت إلى تزايد حالة التهديد وارتفاع حدة المعضلة الأمنية التي تواجه العالم، ما ينعكس على حالة السلم والأمن الدوليين، وينبئ بتغير بنية وشكل النظام الدولي.

المطلب الأول: أخطار عسكرة البحار

لقد فاقم انطلاق سباق محموم بين القوى الكبرى (أمريكا وروسيا والصين) في عسكرة البحار في نظام الألفية الثالثة، وزيادة النشاط العسكري فيها إلى تعزيز النزعات الهجومية والعنصرية بينها، ما قد يؤدي إلى بروز عدد من المخاطر التي قد تحيق بالنظام الدولي المعاصر، ولعل من أبرز هذه المخاطر هي:

تصاعد التهديدات في ظل تعزيز القدرات العسكرية البحرية للقوى الكبرى

إن تصاعد التنافس البحري بين القوى الكبرى سيؤثر على طبيعة التطور في المواجهة البحرية بينها، ما يستدعي الاستمرار في تعزيز القدرات البحرية للقوى الكبرى، فالصين مثلاً طورت صواريخها الباليستية المضادة للسفن من طراز DF-21D و DF-26 طويلة المدى، وروسيا تعمل على تطوير أسطولها بتحديث صواريخ كروز المضادة للسفن والهجوم البري، ما انعكس على البحرية الأمريكية التي ارتأت ضرورة تجديد وتحديث قوتها البحرية، فقد قررت البحرية الأمريكية بأن برنامج LCS غير كاف من حيث القدرة على البقاء أو القوة النارية، وضرورة استبداله ببرنامج فرقاطة FFG(X) الأكثر والأعلى تكلفة، فانتشار الصواريخ المضادة للسفن الأسرع والأكثر دقة والأكثر قدرة على المناورة والأطول مدى، إلى جانب التقدم في قدرات الغواصات والتحديات التكنولوجية سيكون لها آثاراً كبيرة. إن المجال البحري أضحى أكثر تنازعا وازدحاماً، فتصاعد القدرات العسكرية للقوى الكبرى يزيد من خطر التصعيد في المواجهات البحرية، إن التحدي المتجدد بين القوى العظمى في البحر يولد أنماطاً جديدة من النشاط، فمع زيادة نشاط البحرية الروسية والصينية أعادت البحرية الأمريكية انتشارها وتدريبها، وأعادت تشكيل أسطولها الثاني (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS ، 2021).

الوصول بالعلاقات الدولية إلى حد المعضلة الأمنية

إن المعضلة الأمنية كانت وراء كل الصراعات بين الدول، فهي تعني وجود تهديد تجاه قيم مكتسبة واقتراعه بالمخاوف ومشاعر الريبة والشك ضد الآخر، فالمعضلة الأمنية توجد من الإجراءات التي تتخذها دولة ما في محاولة لزيادة أمنها؛ بسبب رد فعل في دولة ثانية في النهاية يهدد أمن الدولة الأولى؛ لذلك رأى Alan Collins أن معضلة الأمن في القرن التاسع عشر كانت على شكل المنافسة الاستعمارية بين الدول الأوروبية على السلطة والنفوذ، وفي القرن العشرين كانت في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين (وليد، ٢٠١٩)، وهي في ظل انعدام الثقة في عالم فوضوي تتعدد فيه القوى، وتغيب عنه حكومة عالمية قادرة على ضبط إيقاع العلاقات الدولية، وتتصاعد فيه حدة سباق التسلح، يبقى الجانب العسكري يمثل أقصى مستويات تشكل المعضلة الأمنية؛ ذلك لأن قيام أي دولة بتطوير قدراتها العسكرية يفهم بأنه إجراء هجومي وليس دفاعي، وبالتالي يمثل إحدى صور التهديد المباشر، ما يستدعي القيام بإجراءات ردعية دفاعية، تتطور مع الوقت لتصبح سياسات هجومية، ما يدفع الدول الأخرى لاعتباره حالة من التهديد الأمني، ولتصبح دورة المآزق الأمني حالة ديناميكية سريعة الانتشار (جندلي، ٢٠٠٨). لذلك فإن لجوء القوى الكبرى في النظام الدولي المعاصر إلى عسكرة البحار وتعظيم قواتها البحرية يعني بالضرورة وقوف العالم اليوم على عتبة حالة المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية، التي تعني بالضرورة أننا أمام منافسات ستنتهي إلى طرف خاسر وآخر رابح.

تراجع مفهوم الأمن الجماعي في النظام الدولي المعاصر

تعتبر الأمم المتحدة أن الأمن الجماعي هو التنظيم الذي من خلاله لمجلس الأمن اتخاذ التدابير لوقف التهديد الذي تشكله أية دولة ضد السلم والأمن في العالم، غير أن هذا التعريف قد تختلف حوله الآراء فيما يرقى إلى تهديد السلم والأمن العالمي؛ لذلك فإن من أبرز تحديات الأمن الجماعي تكمن في الميل المتزايد إلى اللجوء إلى إجراءات من جانب واحد من قبل الدول القوية - وإن كان ذلك ينطبق بشكل خاص على الولايات المتحدة - ما يقوض هدف ومقصد الأمن الجماعي، إن عدم وجود إحساس حقيقي بوحدانية المجتمع الدولي، وتعارض مصالح القوى الكبرى وسعيها لبسط الهيمنة، واعتمادها القوة العسكرية بات يهدد مضمون مفهوم الأمن الجماعي (محدة، ٢٠١٥)، لذلك فإن عسكرة البحار هي أحد أوجه الصراعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ومن ثم تهدد نظرية الأمن الجماعي، فالحرب العالمية الأولى والتي كانت وراء تطبيق مفهوم الأمن الجماعي لأول مرة في القرن العشرين من خلال عصبة الأمم، فشلت في تطبيقه، كما يمكن القول بأن الحرب العالمية الثانية التي أفرزت منظمة الأمم المتحدة لترسيخ نظرية الأمن الجماعي، هي أيضا فشلت إلى حد بعيد في ترسيخه؛ بسبب ازدواجية المعايير إذا ما تعلق الأمر بأحد دول مجلس الأمن، أو تعارض مع مصالح القوى الكبرى، فهل يجب أن يقف عالم الألفية الثالثة اليوم على أعتاب حرب عالمية ثالثة ليصوغ مفهوم الأمن الجماعي من خلال منظومة جديدة أكثر قدرة وإنصافا على تحقيق السلم والأمن العالمي.

المطلب الثاني: انعكاسات عسكرة البحار على النظام الدولي المعاصر

يعد مجال القوة البحرية أحد أهم مجالات التحدي بين القوى الكبرى (أمريكا وروسيا والصين)، والذي شهد تغيرا في مواقع القوة في مطلع العقد الثالث من الألفية الثالثة، ما يعني تغيرا في سياسات الدول وتطلعاتها، ليجعل النظام الدولي المعاصر يقف أمام أحد الاحتمالات التالية:

الاحتمال الأول: استمرار حالة الفوضى والحروب غير المباشرة، أو ما قد يطلق عليه الحرب الباردة بين الأطراف الثلاث (أمريكا وروسيا والصين)، ففي ظل تقاربها وإلى حد كبير في ميزان القوى، وامتلاكها القدرة على التهديد، وارتفاع معدل التنافس بينها، وتعدد البؤر الساخنة المشتركة بينها، فإن استمرار الحروب الموزعة غير المباشرة أمر وارد، وذلك ضمن سعي أي منها للإضرار بالآخر دون الدخول في مواجهات مباشرة، مثال الموقف الأمريكي والغربي من الحرب الروسية الأوكرانية، والدعم الأمريكي لحلفائها في بحر الصين الجنوبي؛ لذلك وفي ظل عدم توافر ضمانات قانونية لضبط إيقاع منظومة العلاقات الدولية، والازدواجية في التعامل في حال كانت إحدى القوى الكبرى طرفا في أي صراع، فإن النظام الدولي المعاصر مرشح للانزلاق نحو مزيد من الفوضى، واستنباط قواعد منظومة العلاقات الدولية من ساحات الصراع.

الاحتمال الثاني: تجاوز العقلانية في ضبط إيقاع العلاقات الدولية بين القوى الكبرى، والانجرار إلى أتون حرب عظمى جديدة، خاصة إذا ما انتقلت مسألة تضارب المصالح إلى حالة تصادم المصالح، ما قد يدفع أحد الأطراف إلى ما قد يعرف باختبار القوة، فالتنافس على امتلاك أحدث الأسلحة وأخطرها وتعدد البؤر الساخنة بينها يعني بالضرورة ازدياد حدة التهديد في نظام أبرز معايير الازدواجية وغياب العدالة والمساواة، كما أن التعويل على توافر حالة الترابط الاقتصادي عالميا، خاصة بين أمريكا والصين، والتي بدأت تشهد نوعا من التفكك، لا يمكن أن تمنع حربا بين المتنافسين، ورغم استبعاد البعض حدوث هذا السيناريو، إلا أنه من الضروري التذكير أن حالة النظام الأوروبي الذي اندلعت فيه الحرب العظمى، كانت تعكس ترابطا اقتصاديا وثقافيا إلى حد كبير.

الاحتمال الثالث: نجاح القوى الصاعدة كالصين وروسيا في نظام الألفية الثالثة بطرح عولمة بديلة، أو نظام عالمي بديل، يكون بطريقة تحترم تنوع المجتمعات، وتتمحور حول حركة مزدوجة لمناهضة العولمة في الاقتصاد الوطني، وبناء اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب، وتستند إلى أن هناك العديد من ثقافات العالم المختلفة التي لا تقبل الذوبان في ثقافة الآخر أو أن تهيمن عليها، رغم أنها تقبل التفاعل معها، وهو ما طرحه دوغين (Dugin) - مؤسس تيار الأوراسية الجديدة في روسيا والعالم - في كتابه "نظرية التعددية القطبية في العالم" من أن حضارة القرن الواحد والعشرين أوسع وأعمق وأغنى بكثير من مكّون عالمي أو إقليمي أو ثقافي أو ديني أو اقتصادي من مكوناتها، وأنه لا بد من الاعتراف التام بجميع المكونات الثقافية - التاريخية - الدينية القائمة، من دون أن يستثنى أية منطقة أو بقعة في العالم، ما قد يدفع الموقف الأمريكي لقبول الواقع الجديد والقبول بالآخر، وهو الأمر الكفيل بإعادة الهدوء للعالم والتعاون المتبادل بين دوله على قاعدة العدالة والمساواة.

في محاولة الدراسة الإجابة عن أسئلتها، وتتبع فرضيتها، فإن الاستمرار في عسكرة البحار سيؤجج ويعقد الصراع بين القوى الكبرى في نظام الألفية الثالثة (أمريكا وروسيا والصين) ويزيد من احتمالية نشوب حرب عالمية ثالثة.

وعليه فقد توصلت الدراسة إلى:

١، ٥ النتائج

١. إن سعي القوى الكبرى (أمريكا والصين وروسيا) إلى عسكرة البحار، كالقطب الشمالي وبحر جنوب الصين والبحر المتوسط والبحر الأحمر والبحر الأسود وغيرها، وتعزيز قدراتها العسكرية لبسط نفوذها وتحقيق مصالحها، قد جعل هذه البحار بؤر ساخنة قد توصل العلاقات الدولية بين إلى حد المعضلة الأمنية.

٢. في ظل تحول ميزان القوة البحرية الذي شهده العالم في مطلع العقد الثالث من الألفية الثالثة، والذي تتصدره الصين فروسيا وأمريكا، فإن عسكرة البحار وزيادة النشاط العسكري فيها ستقود إلى تعزيز النزعات الهجومية والعدوانية بينها، وتفاقم من مخاطرها على النظام الدولي المعاصر، ما قد يؤدي إلى تصاعد التهديدات المرتبطة بتعزيز القدرات العسكرية البحرية، ودخول دورة المأزق الأمني في حالة ديناميكية مستمرة، قد تفرز طرفا خاسرا وآخر رابحا، وتهدد مفهوم الأمن الجماعي.

٣. إن انعكاسات عسكرة البحار على النظام الدولي المعاصر قد يجعل نظام الألفية الثالثة يواجه أحد الاحتمالات التالية: فإما البقاء في مربع الفوضى والحرب الباردة بين القوى الكبرى والمواجهات غير المباشرة، وإما الانجرار إلى أتون حرب عالمية مدمرة، إذا ما غابت العقلانية عن ضبط إيقاع العلاقات الدولية بين القوى الكبرى، وإما نجاح القوى الصاعدة في إعادة الهدوء للعالم من خلال طرح نظام عالمي بديل، قائم على احترام المجتمعات والاعتراف بجميع مكوناته الثقافية والتاريخية والدينية، وترسيخ مبدأ الاعتمادية المتبادلة على قاعدة العدالة والمساواة، الأمر الذي قد يدفع الولايات المتحدة أيضا للقبول بالواقع الجديد لتفادي حرب عالمية تدمر الجميع.

٢، ٥ التوصيات

١. ضرورة تأمين بيئة دولية سلمية، تكون فيها التعددية القطبية تعددية تعاونية؛ لتحقيق وفاق عالمي يسير وفق قواعد العدل والمساواة، وإلا فإن الدخول إلى حلبة التنافس والتناحر سعيًا للهيمنة والسيطرة من جديد لن يورث الأرض غير حروب متجددة ومتعددة، قد تهدد البقاء على وجه الأرض.

٢. العمل على إصلاح المنظمات الدولية القائمة لترسيخ عالم دولي بديل لا تقوده خمس قوى فقط، والقبول بنظام عالمي تقوده دول "عالمية" تؤمن أن العالم يتسع للجميع.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

أحمد، و. (٢٠٠٩). قبرص في الاستراتيجية الأمريكية. مجلة دراسات إقليمية: جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية، ٥ (١٤)، ٢٧٩-٢٩٨.

أزدمير، ج. (٢٠١٨). صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط. مجلة رؤية تركية، ٢ (٧)، ٢٧-٣٩.

الأسمر، خ. (٢٠١٩). جيوسياسية المضائق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة الشرق الأوسط. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.

البستاني، ج. (٢٠٢١). خريطة الصراع الدولي والإقليمي على القرن الإفريقي في عالم ما بعد الحرب الباردة. تم استرجاعه من الموقع: <https://democraticac.de/>

- بوليفة، ل. (٢٠١٩). التواجد العسكري الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- البوهي، م. (٢٠٢١). القطب الشمالي.. ساحة جديدة للمنافسة الدولية. *مجلة آفاق استراتيجية*، العدد ٢، ١٢٩-١٣٣.
- بيومي، م. (٢٠١٥). صراعات الهيمنة على القطب الشمالي بين الدول الكبرى. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. تم استرجاعه من الموقع: <https://rawabetcenter.com/>
- جندي، خ. (٢٠٠٨). التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد ١١ سبتمبر. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة باتنة، الجزائر.
- جولاق، ص. (٢٠٢١). الأمن والنفوذ والأطماع.. توتر متصاعد عنوانه البحر الأسود بين روسيا والغرب. تم استرجاعه من الموقع: <https://www.aljazeera.net/>
- الزهيري، أ. (٢٠١٩). تحصين الذات: وتكامل الأداء الاستراتيجي الروسي دراسة في دوائر التوجه الجيوسياسي لمرحلة الرئيس بوتين. *مجلة العلوم السياسية*، العدد ٥٨، ٣٩٩-٤٣٠.
- زيدان، ر. (٢٠٢٠). التنافس الأمريكي-الصيني تجاه بحر الصين الجنوبي. *مجلة تكرت للعلوم السياسية - جامعة الموصل*، العدد ٢٠، ١٧٣-٢٠٠.
- صالح، ع. (٢٠١٨). مستقبل التحركات الروسية في أفريقيا: القرن الإفريقي نموذجا. *مجلة رؤية تركية*، ٧ (٢)، ١٥٧-١٧٥.
- فؤاد، و. (٢٠٢١). التحولات في منهج الحضور العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط. *دراسات سياسية: المعهد المصري للدراسات - اسطنبول*، (١٤-١).
- فيرتين، ز. (٢٠٢٠). منافسات القوى العظمى في البحر الأحمر: تجربة الصين في جيوتي وتداعياتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة. *تقرير مركز بروكنجز الدوحة*.
- فيرتين، ز. (٢٠١٩). منافسات البحر الأحمر: الخليج والقرن الإفريقي وجيوسياسات البحر الأحمر الجديدة. *تقرير مركز بروكنجز الدوحة*.
- محدة، ع. ب. (٢٠١٥). تحديات نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة. *مجلة المفكر*، العدد ١٢، ٥٢٦-٥٣٩.
- المرابطي، أ. (٢٠٢٠). هل تملك الصين استراتيجية للتوسع العسكري في البحر المتوسط؟ *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة*.
- مشيرح، أ. (٢٠١٩). القطب الشمالي في الاستراتيجية الروسية: فضاء جديد لمواجهة الأطلسية. *مجلة قضايا آسيوية*، العدد ١، ٤١-٦٢.
- المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢١). IIS. مستقبل التنافس البحري ومخاطر الفاعلين دون الدول. تم استرجاعه من الموقع: <https://futureuae.com/>
- موقع سكاى نيوز عربية. (٢٠٢٢). الأسطول الروسي والأميركي في ميزان القوة.. لمن الغلبة؟ تم استرجاعه من الموقع: <https://www.skynewsarabia.com/>
- موقع France ٢٤. (٢٠٢١). بوتين: الأسطول الروسي قادر على تدمير أي هدف وأكسبنا مكانتنا بين "القوى البحرية الكبرى" تم استرجاعه من الموقع: <https://www.france24.com/>
- وليد، ي. (٢٠١٩). المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجدية واستراتيجية المواجهة. *مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية - الجزائر*، ١١ (٢)، ٣٤٥-٣٥٦.

References

- Binnendijk, A. (2020). *Understanding Russian Black Sea Power Dynamics Through National Security Gaming*. Santa Monica, CA: RAND Corporation.
- Burke, R., & Matisek, J. (2019). The American Polar Pivot: Gaining a Comparative Advantage in Great Power Competition. *MCU Journal*, 10(2), 70-92.
- Greenhaw, T., et al. (2021). US Military Options to Enhance Arctic Defense. <https://www.brookings.edu>.
- International Encyclopedia of Human Geography*. (2009). Militarization. <https://www.sciencedirect.com>.
- Osborn, K. (2021). Spread Out and Networked: How the Navy Plans to Fight and Win Future Wars. <https://nationalinterest.org>.
- Sestak, J. (2021). The U.S. Navy's Loss of Command of the Seas to China and How to Regain It. *Texas National Security Review*, 4(1), 148-164.

(١) جيواستراتيجية: دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية.

(٢) الجيوسياسية: هي ما يمكن أن يفرضه الحيز الجغرافي أو النطاق المكاني بكل عناصره (الموارد، الحجم، السكان، المساحة.....) من متغيرات قد تؤدي إلى انكماش أو توسع وتطور في سياسة الدولة.

(٣) المعضلة الأمنية: مفهوم بُنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث إن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملاً.

(٤) سياسة " سلسلة عقد اللؤلؤ: هي سياسة تسعى من خلالها الصين إلى محاولة الاستحواذ على مجموعة من الموانئ والمرافئ والقواعد العسكرية والمدن الصناعية والتجارية، من خلال تحالفات تبدأ من دول جوارها الجغرافي وتمتد تدريجياً للوصول إلى مناطق إنتاج الطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي، ومناطق الاستهلاك الدولية المهمة في الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا، وهذا سيعطيها المرونة وبفاعلية للدفاع عن مصالحها وطرقها الحيوية.

(٥) مبادرة الحزام والطريق: طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ عام ٢٠١٣ مبادرة الحزام والطريق الجديدة، والتي عرقت بمبادرة " حزام واحد طريق واحد، والتي طرحها كاستراتيجية تنموية ورؤية تريد بها تغيير وجه آسيا.